

## تفسير البحر المحيط

@ 421 @ الأخفش : تأمروني ملغاة ، وعنه أيضاً : أغير نصب بتأمروني لا بأعبد ، لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها ، إذ الموصول منه حذف فرفع ، كما في قوله : .  
ألا أيها ذا الزاجري احضر الوعى .  
والصلة مع الموصول في موضع النصب بدلاً منه ، أي أغير ا [ ] تأمروني عبادته ؟ والمعنى :  
أتأمروني بعبادة غير ا [ ] ؟ وقال الزمخشري : أو ينصب بما يدل عليه جملة قوله : {  
تَأْمُرُونِي أَعْدِدْ } ، لأنه في معنى تعبدون وتقولون لي : اعبد ، وأغير ا [ ] تقولون  
لي اعبد ، فكذلك أغير ا [ ] تقولون لي أن اعبد ، وأغير ا [ ] تأمروني أن أعبد . والدليل  
على صحة هذا الوجه قراءات من قرأ أعبد بالنصب ، يعني : بنصب الدال بإضمار أن . وقرأ  
الجمهور : تأمروني ، بإدغام النون في نون الوقاية وسكون الياء ؛ وفتحها ابن كثير .  
وقرأ ابن عامر : تأمرني ، بنونين على الأصل ؛ ونافع : تأمرني ، بنون واحدة مكسورة وفتح  
الياء . قال ابن عطية : وهذا على حذف النون الواحدة ، وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا  
يجوز حذف النون الأولى ، وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل . انتهى . وفي المسألة خلاف ،  
منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، ومنهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن ، لأن  
التركيب متفق عليه ، والخلاف جرى في أيهما حذف ، وختار أنها نون الرفع . .  
ولما كان الأمر بعبادة غير ا [ ] لا يصدر إلا من غبي جاهل ، نادهم بالوصف المقتضي ذلك فقال  
: { أَيْيُّهَا الْجَاهِلُونَ } . ولما كان الإشراك مستحيلاً على من عصمه ا [ ] ، وجب التأويل  
قوله : { لَتَنِّي أَشْرَكَتَ } أيها السامع ، ومضى الخطاب على هذا التأويل . ويدل على  
هذا التأويل أنه ليس براجع الخطاب للرسول ، إفراداً لخطاب في { لَتَنِّي أَشْرَكَتَ } ،  
إذ لو كان هو المخاطب ، لكان التركيب : لئن أشركتما ، فيشمل ضمير هو ضمير الذين من  
قبله ، ويغلب الخطاب . وقال الزمخشري : فإن قلت : المومى إليهم جماعة ، فكيف قال : {  
لَتَنِّي أَشْرَكَتَ } على التوحيد ؟ قلت معناه : لئن أوحى إليك ، { لَتَنِّي أَشْرَكَتَ }  
لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ \* وَإِلَى الَّذِينَ مِّن قَبْلِكَ \* مَثَلُهُ } ، وأوحى إليك  
وإلى كل واحد منهم { لَتَنِّي أَشْرَكَتَ } ، كما تقول : كسانا حلة ، أي كل واحد منا .  
فإن قلت : كيف يصح هذا الكلام مع علم ا [ ] تعالى أن رسله لا يشركون ولا يحبط أعمالهم ؟ قلت  
: هو على سبيل الفرض والمحالات يصح فرضها ثم ذكر كلاماً يوقف عليه في كتابه . ويستدل  
بهذه الآية على حبوط عمل المرتد من صلاة وغيرها . وأوحى : مبني للمفعول ، ويظهر أن الوحي  
هو هذه الجملة : من قوله : { لَتَنِّي أَشْرَكَتَ \* وَإِلَى الَّذِينَ مِّن قَبْلِكَ \* الْخَاسِرِينَ } وهذا

لا يجوز على مذهب البصريين ، لأن الجمل لا تكون فاعلة ، فلا تقوم مقام الفاعل . وقال مقاتل : أوحى إليك بالتوحيد ، والتوحيد محذوف . ثم قال : { لَدَيْنَا مَزِيدٌ } . انتهى . فيكون الذي أقيم مقام الفاعل هو الجار والمجرور ، وهو إليك ، وبالتوحيد فضلة يجوز حذفها لدلالة ما قبلها عليها . وقرأ الجمهور : { لَدَيْنَا مَزِيدٌ } مبنياً للفاعل ، { عَمَلًا } : رفع به . وقرء : ليحطن بالياء ، من أحبط عمله بالنصب ، أي ليحطن العمل ، أو الإشارك عملك . وقرء بالنون أي : لنحطن عملك بالنصب ، والجلالة منصوبة بقوله : فاعبد على حد قولهم : زيد فاضرب ، وله تقرير في النحو وكيف دخلت هذه الفاء . وقال الفراء : إن شئت نصبه بفعل مضمرة قبله ، كأنه يقدر : اعبد الله فاعبده . .

وقال الزمخشري : { بَلِّغِ الْوَعْدَ اللَّهِ } ، لما أمره به من استلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته ، بل إن كنت عاقلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط وجعل تقدم المفعول عوضاً منه . انتهى . ولا يكون تقدم المفعول عوضاً من الشرط لجواز أن يجيء : زيد فعمراً اضرب . فلو كان عوضاً ، لم يجر الجمع بينهما . { وَكَانَ مِّنَ الشَّاكِرِينَ } لأنعمه التي أعظمها الهداية لدين الله . وقرأ عيسى : بل الله بالرفع ، والجمهور : بالنصب . { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ } : أي ما عرفوه حق معرفته ، وما قدروه في أنفسهم حق تقديره ، إذ أشركوا معه غيره ، وساووا بينه وبين الحجر والخشب في العبادة . وقرأ الأعمش : حق قدره بفتح الدال ؛ وقرأ الحسن ، وعيسى ، وأبو نوفل ،